د. نادر رياض*

www.naderriad.com

الإنتاج والتوظيف مطلب قومى

جميل أن ترتفع الأعلام ومعها الهامات تطالب بكل الطموحات ليبقى ميدان التحرير منبراً لكل صاحب رأى حر يسعى لأن يرى فى وطنه مصر ما تستحقه من مكانة باعتبارها أقدم الحضارات والممالك التى عرفها التاريخ البشرى.

نحن نعترف بأن مصر فوق الجميع، ولا حق لأحد فى مصادرة رأى مخالف مهما تواضع شأن صاحبه، باعتبار أن المحصلة النهائية تصب فى مصلحة الوطن، على أن تتفق تلك المحصلة مع صوت المنطق والعقل والحق. هذه المحصلة النهائية المعبرة عن مختلف الآراء الممثلة عن قوى الشعب ليست هدفاً فى حد ذاتها وإنما هى المدخل الرئيسى المؤدى إلى استراتيجية العمل الوطنى فى المرحلة المقبلة على امتدادها عبر المستقبل قريبه وبعيده.

وقد يتفق معى البعض فى أن أهم ما يحتاجه واضع أى استراتيجية إنما يكون البحث عن ترتيب الأولويات، حيث إن النجاح فى ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديد منحنى الصعود المأمول لتلك الاستراتيجية الناجحة التى تصلح للعمل الوطنى بمفهومه الصحيح، وعكس ذلك صحيح.

وقد يرى معى البعض من جيل الوسط - الذين تركزت خبرتهم المهنية فى مجال الصناعة والإنتاج والنهوض بالفرد وتعظيم إمكانياته وإنتاجيته كماً ونوعاً - أن تقدم الدول يُقاس بتقدمها الاقتصادى وتعاظم ميزانياتها عاماً بعد عام، وذلك بازدياد الإنتاج المطرد بما يوفره ذلك من فائض فى ميزانية الدولة يصب بالإيجاب فى ميزانيات الصحة والتعليم والبنية الأساسية والاتصالات، وأيضاً تعظيم القوة الدفاعية لمؤسساتها العسكرية.

لذا فإننى أنضم للكثرة التى ترى أن قضية الإنتاج وقضية التوظيف والارتقاء بمستوى الأيدى العاملة حفاظاً على رأس المال البشرى لقوى الشعب العاملة هما أمر له أولوية متقدمة فى منظومة العمل الوطنى تحقيقاً لمصالح الدولة العليا.

فلنبدأ من هذا المنطلق ونحن أمام حقيبة وزارية جديدة لوزارة الصناعة والتجارة وقد تولاها رجل من أهلها، هو الوزير الدكتور محمود عيسى الذى يعتبر الأكثر تأهيلاً من واقع خبرته العملية لوضع الاستراتيجية المثلى للنهوض بالصناعة المصرية وتعظيم إيجابياتها وقدرتها التنافسية.

ولكن فى ضوء واقع الحال يبقى السؤال حائراً بلا جواب عن مستقبل وزارة الاستثمار التى ورثت وزارة قطاع الأعمال العام، والتى سبق لها بالتالى تفريغ وزارة الصناعة فى عهدها السابق من اختصاصها الأصيل، من إدارة لشركات القطاع الصناعى المملوك للدولة.

وهناك رأى ينادى أصحابه باستمرار برنامج الخصخصة وأنه لا عودة إلى الوراء، بينما يرى البعض الآخر أن تعود وزارة الأعمال بكل اختصاصاتها من نشاط صناعى وتجارى ذى علاقة إلى وزارة الصناعة. وبذا فإن الأمور تعود لنصابها السابق وهو توجه يحمل الكثير من الطموحات التى تمس المجتمع الصناعى بأكمله التى تختلف تماماً عن توجه وزارة الاستثمار، ومن قبلها وزارة قطاع الأعمال العام، من أن مآل القطاع الصناعى المملوك للدولة إلى شتات عن طريق البيع والخصخصة، وهو الاتجاه الذى تم العزوف عنه استجابة لواقع استراتيجى وإرادة شعبية مما تحتم معه أن تتبنى وزارة أخرى هذا الفكر التنموى الاستراتيجى الآخذ بالنظرية العكسية، وهى التطوير والتحول من الخسارة إلى المكسب وتبنى سياسات الاندماج أو الانفصال تحقيقاً لمصلحة تلك الصناعات المملوكة للدولة التى يصب نجاحها فى إنجاح منظومة الصناعة المصرية.

أما رجال الصناعة والاقتصاد وقد أصبح على رأس المسيرة وزير من أهلها يملك مفاتيح الرؤية الاستراتيجية والقدرة على قراءة البوصلة الحديثة للصناعة، والتى من أدواتها تعظيم مفاهيم الجودة والقيمة المضافة، فعليهم الآن أن ينبذوا التردد والتوجس وينطلقوا فى أعمالهم ويوسعوا من استثماراتهم بوازع من حسهم الوطنى. وليعلموا أن ما حققته الدولة لهم من مكاسب فى المرحلة السابقة، كلفها المليارات بمعيار المال، وعشرات السنين بمعيار الزمن، كان من أبرز ملامحها تأمين البنية الأساسية الصناعية من مدن صناعية وطاقة كهربائية ومرافق واستيعاب لتكنولوجيات متقدمة وانطلاقة لمنظومة الجودة واتفاق مصالح أصحاب الأعمال مع عمالهم والذين لا ينكر الفضل لهم فى القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة الوافدة وما لذلك من أثر مباشر فى بناء القدرة التنافسية للمجتمع المصرى عبورا به لأسواق التصدير وتحقيق أرقام واعدة بالتنامى فى منظومة لا يجب لها بأى حال من الأحوال أن تتراجع أو تتوقف، لأن فى ذلك تهديداً مباشراً للمصلحة العليا للاقتصاد المصرى.

فاتحاد مصالح أصحاب الصناعة بياقاتهم البيضاء، وعمالهم بياقاتهم الزرقاء، كان وسيظل المحرك الرئيسى للنهضة الصناعية المرتقبة التى تستهدفها البلاد حالياً، وفى هدير آلاتهم وجودة إنتاجهم المعبر الرئيسى لمصر على طريق الرخاء.

* رئيس مجلس الأعمال المصرى - الألمانى

الإنتاج والتشغيل قبل الحناجر والأعلام

د. نادر رياض

جميل أن ترتفع الاعلام ومعها الهامات تطالب بكل الطموحات ليبقى ميدان التحرير منبراً لكل مجتهد ولكل صاحب رأى حر يسعى أن يرى فى وطنه مصر ما تستحقه من مكانة باعتبارها أقدم الحضارات والممالك التى عرفها التاريخ البشرى.

وجميل أيضا أن يرتفع الحس الوطنى من داخل ميدان التحرير ويعلو صدى ذلك أضعافا مضاعفة من خارج الميدان ليذكى الشعور الوطنى فى اتجاه الهدف الاسمى بأن مصر فوق الجميع.

ومع اعترافنا نحن جيل الوسط بأن مصر للجميع ولا حق لأحد فى مصادرة رأى مخالف مهما تواضع شأن صاحبه باعتبار أن المحصلة النهائية تصب فى مصلحة الوطن على أن تتفق تلك المحصلة مع صوت المنطق والعقل والحق بحيث يقبلها ويتكامل معها الجميع ولا تكون مدعاة لفرقة أو تناحر بين الاتجاهات المختلفة وظهور نزعة الأثرة والاستئثار بالرأى.

هذه المحصلة النهائية المعبرة عن مختلف الآراء الممثلة لقوى الشعب ليست هدفا فى حد ذاتها وانما هى المدخل الرئيسى المؤدى إلى استراتيجية العمل الوطني فى المرحلة القادمة على امتدادها عبر المستقبل قريبه وبعيده.

وقد يتفق معى البعض فى أن أهم ما يحتاجه واضع أية استراتيجية انما يكون البحث عن ترتيب الأولويات حيث إن النجاح فى ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بتحديد منحنى الصعود المأمول لتلك الاستراتيجية الناجحة التى تصلح للعمل الوطنى بمفهومه الصحيح، كما أن عكس ذلك صحيح من أن الفشل فى ترتيب الأولويات حسب أهميتها ومراحلها ينجم عنه وضع استراتيجية متعثرة لا يتوافر لها قوة الدفع الذاتى لفترة ممتدة وعودتها فى كل مرحلة إلى دائرة الاختلاف حولها مرة أخرى.

وقد يرى معى البعض من جيل الوسط الذين تركزت خبرتهم المهنية فى مجال الصناعة والانتاج والنهوض بالفرد وتعظيم إمكانياته وانتاجيته كما ونوعا فى أن تقدم الدول يقاس بتقدمها الاقتصادى وتعاظم ميزانياتها عاما بعد عام وذلك بازدياد الانتاج المطرد بما يوفره ذلك من فائض فى ميزانية الدولة يصب بالإيجاب فى ميزانيات الصحة والتعليم والبنية الأساسية والاتصالات وأيضا تعظيم القوة الدفاعية لمؤسساتها العسكرية.

لذا فإننى انضم للكثرة التى ترى أن قضية الانتاج وقضية التشغيل والارتقاء بمستوى الأيدى العاملة حفاظا على رأس المال البشرى لقوى الشعب العاملة هو أمر له أولوية متقدمة فى منظومة العمل الوطنى تحقيقا لمصالح الدولة العليا.

من هذا المنطلق ونحن أمام حقيبة وزارة الصناعة والتجارة وقد تولاها رجل من أهلها، وفى ضوء واقع الحال يبقى هناك سؤال حائر بلا جواب عن مستقبل وزارة الاستثمار التى ورثت وزارة قطاع الأعمال العام والتى سبق لها بالتالى تفريغ وزارة الصناعة فى عهدها السابق من اختصاصها الأصيل من إدارة لشركات القطاع الصناعى المملوك للدولة بما فى ذلك مهمة تطويره وإعادة هيكلته وإدارة شئونه بالكامل.

وهناك رأى ينادى أصحابه باستمرار برنامج الخصخصة وانه لا عودة إلى الوراء، بينما يرى البعض الآخر بأن تعود وزارة الأعمال بكل اختصاصاتها من نشاط صناعى وتجارى ذى العلاقة بوزارة الصناعة، وبذا فإن الأمور تعود لنصابها السابق من اختصاص أصيل لوزارة الصناعة بتطوير الصناعات المملوكة للدولة من إعادة هيكلة وتطوير واستثمار يصب فيها ليحولها من الخسارة إلى المكسب بما يصاحب ذلك فى الرعاية الفنية والاجتماعية لعمال مصر الملحقين بتلك الصناعات وهو توجه يحمل الكثير من الطموحات التى تمس المجتمع الصناعى بأكمله والتى تختلف تماما عن توجه وزارة الاستثمار ومن قبلها وزارة قطاع الأعمال العام من أن مال القطاع الصناعى المملوك للدولة إلى شتات عن طريق البيع والخصخصة وهو الاتجاه الذى تم العزوف عنه استجابة لواقع استراتيجى وإرادة شعبية مما تحتم معه أن تتبنى وزارة أخرى هذا الفكر التنموى الاستراتيجى الآخذ بالنظرية العكسية وهى التطوير والتحول من الخسارة إلى المكسب وتبنى سياسات الاندماج أو الانفصال تحقيقا لمصلحة تلك الصناعات المملوكة للدولة التى يصب نجاحها فى إنجاح منظومة الصناعة المصرية.

أما رجال الصناعة والاقتصاد فعليهم الآن أن ينبذوا التردد والتوجس وينطلقوا فى أعمالهم ويوسعوا من استثماراتهم بوازع من حسهم الوطنى ورؤيتهم التخصصية والتى تصب فى المصلحة العامة وليعلموا أن ما حققته الدولة لهم من مكاسب فى المرحلة السابقة كلفها المليارات بمعيار المال وعشرات السنين بمعيار الزمن كان من أبرز ملامحها تأمين البنية الأساسية الصناعية من مدن صناعية وطاقة كهربائية ومرافق واستيعاب لتكنولوجيات متقدمة وانطلاقة لمنظومة الجودة واتفاق مصالح أصحاب الأعمال مع عمالهم والذين لا ينكر الفضل لهم فى القدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة الوافدة وما لذلك من أثر مباشر فى بناء القدرة التنافسية للمجتمع المصرى عبوراً به لأسواق التصدير وتحقيق أرقام واعدة بالتنامى فى منظومة لا يجب لها بأى حال من الأحوال أن تتراجع أو تتوقف لأن فى ذلك تهديدا مباشرا للمصلحة العليا للاقتصاد المصرى. فاتحاد مصالح أصحاب الصناعة بياقاتهم البيضاء وعمالهم بياقاتهم الزرقاء كان وسيظل المحرك الرئيسى للنهضة الصناعية المرتقبة التى تستهدفها البلاد حاليا، وفى هدير آلاتهم وجودة انتاجهم المعبر الرئيسى لمصر على طريق الرخاء،

وأنتم يا شباب مصر ارتفعوا فوق الإشاعات والمواقف الوقتية فهى إلى زوال، واعلموا أن مصر غنية برجالها الشرفاء وأن ظهور عدد من المنحرفين فى أية طائفة هو أمر وارد لا يوصم الطائفة بالكامل بالانحراف، فليس كل رجال الصناعة مستغلين وليس كل أصحاب المشروعات السياحية ملوثة أيديهم بالعمولات فبفضلهم تم تعمير الساحل الشمالى والسواحل الشرقية والبحر الأحمر مما جعل مصر قوة جاذبة للسياحة العالمية يصعب لدولة مهما كان حجمها أن تنافسها فى قوة الجذب السياحى.

رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى
ورئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية

جريدة العالم اليوم (صفحة 5) 2011/8/10 العالم اليوم